ملخص ورقة السياسات

نحو صياغة جيل جديد من مساهمات الصندوق العربي في قطاع التعليم

محمود سامي نابي، وفيق سليمان، أمل بحطيشي، معز رمضاني، وهدى آل رشيد

أكتوبر 2023

استعرضت الورقة التي أعدَّها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي جهود الصندوق في تمويل قطاع التعليم في الدول العربية، فقد تمّت الإشارة إلى أن غالبية الدول العربية لم تتمكن من تحقيق الأهداف المنشودة لتطوير منظومة التعليم، بالرغم من الجهود االمبذولة في هذا القطاع. إضافة إلى تفاوت فرص الوصول إلى التعليم بجميع مراحله خلال الفترة 2010-2021، حيث لاتزال معدلات القيد في التعليم الأساسي دون المستوى المطلوب في بعض الدول العربية، خاصةً الصومال وجيبوتي وسورية والسودان. بالمقابل تصدَّرت كلٌّ من السعودية والكويت والبحرين المراكز الثلاثة الأولى في معدلات القيد الإجمالي على مستوى الدول العربية بنسب بلغت 70.6 و61.1 و60.3 في المائة في عام 2021 على التوالي.

من جانب آخر، أشارت التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، إلى عدم تحسُّن مؤشرات التنمية البشرية في بعض الدول العربية، حيث إن مؤشر عدم المساواة في التعليم يعتبر أحد أهم الأسباب التي أدَّت إلى تباطؤ مؤشرات التنمية البشرية، ويُعزى ذلك إلى ضعف الخطط والسياسات الموجّهة في مجال التحصيل العلمي. وتُقدَّر نسبة عدم المساواة في التعليم بحوالي 33.1 في المائة مقارنة بنحو 25.3 في المائة في مؤشر عدم المساواة في الدخل في الدول العربية.

بالمقابل تقدَّمت أغلب الدول العربية في مجال تكافؤ فرص التعليم بين الإناث والذكور، فيما مازالت جيبوتي والسودان والصومال ولبنان وليبيا واليمن دون المستوى في هذا الجانب. إضافة إلى ذلك تخطت معدلات قيد الإناث معدلات الذكور في 13 دولة عربية وهي الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وفلسطين وقطر والقُمر والكويت وليبيا وموريتانيا في عام 2021.

جودة التعليم حسب مؤشرات التقييم الدولية

مازالت نوعية المهارات المكتسبة دون المستوى، بالرغم من تحسن بعض المؤشرات خاصة مؤشر القيد في التعليم، بسبب انتشار ظاهرة التعليم خارج المؤسسات التعليمية (Informal Sector) أو مايسمى التعليم المظلل (Shadow Education) مما أثر بدرجة كبيرة على مؤشرات رأس المال البشري الذي يصدره البنك الدولي، فقد تخطَّت نسبة التعليم خارج المؤسسات التعليمية 50 في المائة في بعض الدول العربية.

فيما يخص معدلات الأمية، تُعَدُّ نسبتها في الدول العربية إحدى أعلى النسب عالميًا، إذ بلغت نسبة البالغين (15+) غير القادرين على القراءة والكتابة نحو 20.5 في المائة في عام 2021، وسجَّلت ثلاث دولٍ نِسباً فاقت 39 في المائة، وهي السودان والقمر وموريتانيا.

Ref. 2025-03-00681

أما بخصوص التأثير المباشر لمنظومة التعليم على سوق العمل في الدول العربية، فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل نحو 15 مليون شخص، أي ما يعادل حوالي 10.7 في المائة عام 2022، مع تفاوت هذه النسبة بين الدول العربية. وسجل معدل البطالة بين الشباب معدلات مرتفعة، حيث تجاوزت النسبة 33 في المائة للفئة العمرية بين 15 و24 عامًا.

جهود الصندوق العربي في دعم قطاع التعليم

قدَّم الصندوق العربي 15 قرضاً بما يعادل 156 مليون دينار كويتي ومانسبته حوالي 1.6 في المائة لدعم البنية التحتية لقطاع التعليم لجميع المراحل التعليمية من إجمالي القروض المقدمة خلال الفترة 1974-2022. إضافة إلى حوالي 65 مليون دينار كويتي لتمويل برنامج الزملات الجامعية منذ عام 1996.

إضافة إلى ذلك، عمل الصندوق على إقامة شراكات طويلة الأمد مع المؤسسات الدولية التنموية بهدف تحديث وتحسين قطاع التعليم، وكذلك دعم الجهود لتمويل المشاريع وإعطائها الأولوية بحيث تكون موجّهة للإصلاحات التعليمية، وكذلك تقديم الدعم الفني لتطوير القطاع التعليمي، من خلال تبنّي استراتيجيات تركّز على إصلاح المنظومة التعليمية في مختلف مراحلها.

نحو جيل جديد من مداخلات الصندوق العربي في قطاع التعليم

أوضحت الورقة أهمية عدم اقتصار مداخلات الصندوق على تمويل مشاريع البنية التحتية فقط، بل أن تُعطى الأولوية لتمويل برامج الدعم الفني لإصلاح المنظومة التعليمية حسب خصائص كل بلد من البلدان العربية وأولوياته وتطوير القدرات "اللينة" (soft skills) في مجال التعليم، وأيضاً لتمويل برامج إصلاح التعليم بآليات جديدة كالتمويل المستند إلى النتائج ((Results-Based Financing (RBF)) وقروض سياسات التنمية (Development policy loans)، وذلك في إطار استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تحسين فرص التعليم، والرفع من جودته وأثره الاجتماعي والاقتصادي.

وبالتحديد، تتضمَّن المكوّنات الرئيسية لاستراتيجيات إصلاح التعليم ستة عناصر مهمة وهي: تحسين البنية التحتية التقليدية والرقمية، وتأهيل المعلمين والأساتذة والمدربين، وتطوير التعليم المهني والتقني، وتطوير البحث العلمي، ودعم الحوكمة وتطوير التنسيق المؤسسي، وتجديد المناهج التعليمية.

الخطوات المستقبلية المقترحة

تحتاج هذه التداخلات الجديدة المقترحة في قطاع التعليم إلى المتطلبات الأساسية والأسس المناسبة لضمان تحقيق أفضل النتائج، ومن ضمنها الحاجة إلى تطوير منهجية التقييم للصندوق العربي لقياس أثر مساهماته، بالإضافة إلى السعي نحو التعاون مع المؤسسات الدولية والانخراط في المبادرات الدولية التي تُعنى ببرامج إصلاح المنظومات التعليمية بمختلف أبعادها، وإنشاء شراكات قيمة في مجال الدعم الفني وعمليات التمويل.

Ref. 2025-03-00681